# نظمه إتحاد المصارف العربية

# «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمَّان

د. عادل شركس متوسطاً كلاً من باسم السالم ود. وسام فتوح

فرضت التعقيدات والتشعُّبات والتطوّرات المتسارعة في نماذج العمل التي داهمت عالم الأعمال وتغلغلت في مختلف أوجُه نشاطاته وعلى الأخص في الصناعة المصرفية وجوب إلتزام مجموعة من الضوابط والمعايير والممارسات الفضلى التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة ومتانة المركز المالي للمؤسسة، والتي يؤدي، عدم التقيُّد بها والعمل بموجبها، إلى الإنحراف والتفلُّت من المحاسبة والمساءلة، مما يُعرّض المؤسسات المصرفية والمالية لمخاطر يُمكن أن تُكبّدها خسائر جمّة، وتالياً تفقدها رؤوس أموالها، وتودي بها إلى الإفلاس.

وقد أُدرجت هذه الضوابط والمعايير تحت مسمّى: «الإدارة الرشيدة أو الحوكمة Governance»، ثم توسَّعت لتشمل معايير المخاطر Risk، ومعايير الإمتثال Compliance. ومن ناحيتها، أدركت السلطات الرقابية والإشرافية في العالم، وفي مقدّمها لجنة بازل للرقابة المصرفية أن إلتزام معايير الحوكمة، المخاطر والإمتثال GRC هما السبيل الأمثل لإنتظام العمل المصرفي، وتأمين سلامة الإقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على سلامة المؤسسات المصرفية، فأصدرت العديد من التشريعات والتوصيات التي تُحدّد دقائق هذه المعايير والسياسات، والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف.

وقد جاء إنعقاد «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية، برعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس، بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، والشريك الإستراتيجي البنك العربي، وبمشاركة البنوك الأردنية،

قيادات مصرفية ومالية وإقتصادية ورسمية في إفتتاح ملتقى الحوكمة في عمَّان وقوفاً للسلام الملكي الأردني

وفي حضور ما يزيد على 250 شخصية قيادية مصرفية ومالية وإقتصادية عربية ودولية على مدار يومين، في العاصمة الأردنية عمّان، تجسيداً لدور «المركزي الأردني» بقيادة المحافظ الدكتور عادل شركس، المتمثل بالسهر على سلامة القطاع المصرفي الأردني، من خلال إلتزامه بتلك التشريعات، كذلك نظراً إلى أهمية رسالته المتمثّلة بنشر وتعزيز الثقافة المصرفية المتطوّرة في أوساط المصرفيين الأردنيين خصوصاً، والعرب عموماً.

وقد شارك في الإفتتاح، كل من محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم، إضافة إلى عدد كبير من المتخصّصين في الشؤون المصرفية والمالية من المملكة الأردنية الهاشمية كما من البلدان العربية والأجنبية.

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس متوسطاً الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم في إفتتاح أعمال الملتقى ويبدو د. زكريا حمود عريف الإحتفال

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس

## المحافظ د. شركس

في كلمات الإفتتاح، أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، «أن البنك يعمل على التحقُّق وبشكل مستمر من فعّالية تطبيق إجراءات الحوكمة بشكل عملي وفعلي، وليست مجرّد إجراء شكلي، لوجود قناعة راسخة لدينا بأن المؤسسات الجيدة والإقتصادات الجيّدة هي نتاج الإدارة الجيدة».

وأضاف المحافظ د. شركس «أن «المركزي الأردني» عمل على تعديل قانون البنوك وقانون البنك المركزي لخلق الاطار القانوني المناسب الذي يضمن تطبيق إجراءات حوكمة سليمة في المؤسسات المالية»، مشيراً إلى «أن إنعقاد هذا المنتدى يأتي في توقيت ملائم جداً، حيث يتناول موضوعاً على درجة عالية من الأهمية وهو موضوع الحوكمة، في وقت تعيش فيه معظم الإقتصادات العالمية سواء المتقدمة منها أو الناشئة، ظروفاً غير مسبوقة من حيث الإرتفاع في معدّلات التضخّم والذي رافقه تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، كما رافق كلّ ذلك تراجع معدّلات النمو العالمي، وهذا كله يُشكل ضغطاً على أداء الشركات والبنوك».

وأضاف د. شركس: «أن الملتقى يأتي في أعقاب خروج العالم من جائحة «كورونا» والتي لا تزال آثارها تُلقي بظلالها على الأداء الاقتصادي لدول العالم، وإستمرار النزاع الروسي - الأوكراني وإنعكاسات ذلك على سلاسل التزويد وتراجع معدّلات النمو الاقتصادي».

محافظ البنك المركزي الأردني
د. عادل شركس:

**نعمل على التحقُّق من فعّالية تطبيق إجراءات الحوكمة لقناعتنا بأن المؤسسات والإقتصادات الجيّدة هي نتاجُ الإدارة الجيدة**

وقال د. شركس «يُحتّم علينا جميعاً كسلطات رقابية أو مؤسسات مالية أن نعمل وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة، مع إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إدارة المخاطر، حيث لاحظنا جميعاً ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة في الولايات المتحدة والمتمثلة بإنهيار عدد من المؤسسات المالية، والتي كان السبب الرئيسي في إنهيارها هو غياب الحوكمة الرشيدة، وعدم أخذ إدارة المخاطر لدورها المناسب في تلك المؤسسات (لاحظنا مثلاً أن SVB كان من دون مدير مخاطر خلال السنة الأخيرة قبل إنهياره)».

وأكد د. شركس «أن «المركزي الأردني» عمل على مدار أكثر من عقدين من الزمن على تجذير مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية، وذلك من خلال إصدارات عدة من تعليمات الحوكمة التي تم إصدارها للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، حيث يتم وبشكل مستمر تحديث تلك التعليمات وفق أفضل الممارسات العالمية المتعارف عليها عالمياً»، مشدّداً على «أن هذه الإجراءات التي إتخذها «المركزي الأردني» في إطار الحوكمة، تنبع من إيمانه المطلق بأن الإدارة السليمة هي من أهم الوسائل لتحقيق المؤسسات لأهدافها، كون المؤسسات أُنشئت أساساً لصالح المجتمع، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد أن تتحلّى قياداتها بالمسؤولية المهنية والأخلاقية، وأن تعمل تلك المؤسسات في إطار أسواق تنافسية طبقاً لرقابة عامة سليمة وبما يضمن إرساء قيم العدالة والمسؤولية والشفافية ونزاهة المعاملات وسيادة القانون ضد الفساد».

وأضاف د. شركس «لقد وُضعت الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، وبما يؤدي إلى إستقرار الأسواق ودعم الريادة والإبتكار في مجال الأعمال؛ كون مستقبل الأسواق الناشئة يعتمد على تحسين الحوكمة والإدارة الرشيدة، سواء داخل المؤسسات الكبرى أو في البيئة المحيطة بها»، مشيراً إلى «أن أهم أولويات البنك المركزي في مجال الحوكمة هو دعم الإستثمار في رأس المال البشري، من خلال تحفيز المؤسسات المالية على تطوير القدرات البشرية لكوادرها. وفي هذا الاطار فإن البنك المركزي يُولي أهمية خاصة لدعم وتمكين المرأة والعمل على تقليص الفجوة الجندرية في سوق العمل»، موضحاً «أن النسخة الأخيرة من تعليمات الحوكمة إشترطت وجود عدد من السيدات في مجالس إدارات البنوك وفي إداراتها التنفيذية، كذلك تم التركيز على موضوع الشفافية وإيصال المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة من خلال

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح

إفصاحات كمية ونوعية دورية للبنود المالية وغير المالية».

وأكد المحافظ د. شركس «أهمية التركيز على دور مجالس الإدارات واللجان المنبثقة عنها، وخصوصاً لجان المخاطر ولجان الإمتثال، وذلك بهدف تحقيق التجانس في الأعمال وضمان عدم تكرار المهام، وصولاً الى وجود هيكل متوازن بين قطاعات الاعمال وقطاعات الرقابة وضمان عدم وجود ثغرات في هيكل الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية»، لافتاً إلى «أن التعليمات الأخيرة للبنك المركزي أكدت ضرورة تدعيم إدارات المخاطر ورفدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتمكينها من القيام بمهامها، وذلك في ضوء تعقد بيئة الأعمال وتنامي المخاطر وتعدُّد مصادرها وتأثيرها على بعضها البعض، كما أن توظيف التكنولوجيا لخدمة المؤسسات المالية والمتعاملين معها قد خلق مخاطر لم تكن معهودة مسبقاً، مما يتطلّب بناء منظومات متكاملة وشاملة لإدارة المخاطر تعمل على حماية بيئة العمل وبذات الوقت لا تعيق مسيرة التقدم والتطور».

وأضاف د. شركس «في سياق التحديث أيضاً، تم التركيز على موضوع التنمية المستدامة وحماية البيئة وحماية الحقوق الإجتماعية للعاملين والمتعاملين مع المؤسسات المالية (ESG)، كما تم التركيز أيضاً على وجود معاملة منصفة لحملة الأسهم خاصة لصغار المساهمين».

## د. فتوح

من جهته، قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «إن سلامة القطاع المصرفي الأردني تنبع من حرص «المركزي الأردني» على إلتزام معايير المخاطر والإمتثال، وتطبيق الحوكمة الرشيدة في المهنة المصرفية العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص»، مشيراً إلى «أن «المركزي الأردني»، خلال مسيرة المحافظ د. شركس، ولا سيما في مجال الحوكمة والمخاطر والإمتثال، قد شارك بشكل فاعل في رسم وتنفيذ سياسات البنك المركزي النقدية والاشرافية، كما ساهم في رسم السياسات الإقتصادية والمالية العامة للحكومة، والإشراف على إدارة إحتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وإستثمارها في الطرق الأمثل».

وأضاف د. فتوح «لقد إستمرّ البنك المركزي الأردني منذ تولي الدكتور شركس، مهامه كمحافظ في كانون الثاني (يناير) 2022، في نَسَق السياسة النقدية الرشيدة، وخصوصاً تمسكه بربط الدينار الأردني بالدولار، كذلك الإجراءات والتعليمات والضوابط التي تحكم عمل الجهاز المصرفي، إضافة إلى تعزيز العلاقة مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وحَرِصَ على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية الأخرى».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

**سلامة القطاع المصرفي الأردني تنبع من حرص «المركزي الأردني» على إلتزام معايير المخاطر والإمتثال وتطبيق الحوكمة الرشيدة**

وتابع د. فتوح: «منذ تولّيه منصب المحافظ، حرص الدكتور عادل شركس على تعزيز الإستقرار المالي في الأردن من خلال تطوير سياسات وإجراءات فعّالة لمراقبة أداء القطاع المصرفي والمالي، وتحصينه من العوامل التي تشكل خطراً محتملاً، وعلى رأسها التضخُّم، حيث ساهم بشكل فعّال في إعتماد سياسة نقدية للبنك المركزي فعّالة للتحكم في التضخّم وتعزيز النموّ الاقتصادي»، مشدّداً على «أهمية إختبارات الضغط للبنوك العاملة في الأردن وللشركات المقترضة من البنوك، كسياسة إستباقية لتفادي الصدمات».

وقال د. فتوح: «لقد أولى الدكتور شركس إهتماماً كبيراً لتعزيز التكنولوجيا المالية في البنوك العاملة في الاردن بهدف تحسين الخدمات المصرفية، وتسهيل العمليات المالية عبر الانترنت والهواتف المحمولة. ولم تغب عن إستراتيجيته تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية من خلال البرامج الموجهة لتمويل القطاعات الإقتصادية، وعلى رأسها إهتمامه المباشر بدعم المشروعات

جانب من الحضور الرسمي خلال إفتتاح ملتقى الحوكمة في عمّان

الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة، ورواد الأعمال، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023 - 2025 ضمن رؤيته لتعزيز الإستخدام المسؤول والمستدام للخدمات المالية». وفي مجال المساواة، قال د. فتوح: «لقد سعى الدكتور شركس إلى رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات البنوك، لتكريس جهود تمكين المرأة وتعزيز دورها المحوري وإطلاق طاقاتها. وفي موازاة ذلك عمل على محاربة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب»، مشدّداً على أنه من «أولى إهتمامات البنك المركزي الأردني، قضية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المصارف الأردنية من أي عمليات مشبوهة، فأصدر التعليمات والتعاميم لضمان عمليات آمنة وسليمة للمؤسسات المالية التي تخضع لمراقبته. وفي مجال الأمن السيبراني عمل على تطوير التشريعات الداخلية التي تُعنى بتعزيز الحوكمة والتخطيط الإستراتيجي لإدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني»، مشيراً إلى «تفعيل خطة الإستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية».

وأمام هذه السياسات التي حققها «المركزي الأردني» تحت قيادة الدكتور عادل شركس، أكد د. فتوح «أننا أمام قامة مصرفية تختزن الكثير من المعرفة والكفاءة والطموح، وإستشراف المستقبل وتهيئة الخطط والإستراتيجيات لدور فاعل ومميّز للبنك المركزي الأردني ولقطاعه المصرفي»، وقال: «إنّ العناوين الرئيسية لهذا الملتقى تهدف إلى الإضاءة على أسباب المراجعة الشاملة للموجودات المتعلقة بالمخاطر، وعلى الإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المقاربة المعيارية لمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، إضافة إلى شرح الإصلاحات المعتمدة في الطريق إلى بازل 4، فالتحديات التي تواجه إدارة المخاطر في ظل التحوّل الرقمي للمصارف، وإدارة المخاطر في مواجهة الديون السيادية، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر السمعة»، مشيراً إلى «أن عدم إلتزام المصارف المعايير والمبادئ والقواعد التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، أدّى إلى إنهيارها وفقدان الثقة بها. ولولا سرعة تدخل السلطات الرقابية في الولايات المتحدة وفي سويسرا، سواء من حيث القيام بإجراءات دمج (المصارف المفلسة) مع مصارف أخرى، أو من حيث تعهُّدها بضمان سلامة أموال المودعين، لأدّى توقفها عن الدفع إلى تداعيات كان يُمكن أن تطال العشرات لا بل ربما المئات من المصارف عبر العالم، نظراً إلى ترابط توظيفاتها وملكيتها، بسبب ما يعرف بـDomino's Effect . من هنا تبرز أهمية الركائز الثلاث لسلامة العمل المصرفي وضرورة الإلتزام بها، والعمل بموجب أحكامها، وأخذ الدروس والعبر منها حماية لمصارفنا العربية، وذلك بإشراف حثيث من السلطات الرقابية العربية». وختم د. فتوح كلمته مستذكراً ما قالته رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورييفا، «إنّ هناك حاجة لليقظة، نظراً إلى الإضطرابات في القطاعات المصرفية»، محذّرة من «أنّ المخاطر على الإستقرار المالي قد زادت بوضوح».

السالم

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم «أن قضايا الحوكمة والمخاطر والإمتثال محط إهتمامٍ بالغ للمؤسسات المالية التي تعمل في بيئةٍ تنظيميةٍ ورقابيةٍ عالية التطور والتعقيد، وتتميّز بتعدّد التشريعات والتعليمات التي تحكمها»، مشيراً إلى أن «نموذج الحوكمة والمخاطر والإمتثال (GRC) يُشكل نهجاً متكاملاً وشاملاً يضمن للمنظمة إتخاذ القرار الصحيح بما ينسجم مع مستويات المخاطر التي ترغب بتحملها، وفي سياق إلتزامها سياساتها الداخلية والتشريعات الخارجية. وهذا يتم من خلال المواءمة بين الاستراتيجية والعمليات والتكنولوجيا والأفراد، وبالتالي تحسين الكفاءة والفعالية».

وأضاف السالم: «يُساعد إطار الحوكمة والمخاطر والإمتثال في القضاء على ما يُسمّى بـ «عقلية الصومعة» في المؤسسات المالية، والتي تتصرّف بموجبها الإدارات أو الأفراد بطريقة معزولة ومستقلة ولا تتواصل فيها الوظائف داخل المنظمة عينها بحرية، مما يؤثر على فعالية المنظمة، حيث تنطوي هذه على العديد من المخاطر والتي ربما تتعمّق مع التسارع في إستخدام التكنولوجيا المعقدة والرقمنة والتقنية العالية وهو ما يجعل غير المختصين في هذا المجال غير قادرين على فهم طبيعة المخاطر التي قد تنجم عن إستخدام تلك التكنولوجيا».

وأكد السالم «أن إعتماد المؤسسات المالية إزدياد على ممارسات الحوكمة والمخاطر والإمتثال، إنطلاقاً من أهميتها ودورها الكبير في ترشيد القرارات وتحسين سمعة المؤسسة أمام جميع أصحاب المصلحة، فمع تنامي التوجه نحو حماية المستهلك المالي وتعزيز الممارسات المصرفية الشفافة والمفتوحة، أخذت المؤسسات المالية تعمل على تبني منظومة GRC من أجل بناء هياكل داخلية مرنة تسمح بالحصول على خدمات مفتوحة وشفافة، وذلك لتعزيز مصداقيتها وسمعتها بين عملائها».

وعلى الصعيد التنظيمي، قال السالم «لاحظنا في السنوات الأخيرة تزايداً في مستوى تعقيد الإطار التنظيمي للقطاع المالي في العالم، حيث يُحاول المنظمون بإستمرار تطوير التشريعات المالية لتجنُّب الأخطاء الماضية، ومواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية والمالية وخصوصاً المنتجات الجديدة والتغيُّر في سلوك العملاء»، مؤكداً «أن تطبيق نموذج الحوكمة والمخاطر والإمتثال يمنح الإدارة نظرة شاملة وموسعة عن مخاطرها وإلتزاماتها وتكلفة كل منها، بما يمكنها من إختيار الحلول المثلى والقرارات الرشيدة. كما أن هذا النموذج يهدف إلى توحيد وتسهيل إجراءات العمل، وخصوصاً مع كثرة وتعدد الإدارات ومسؤولياتها والأنظمة والإجراءات الرقابية»، مشيراً إلى أن هذا النموذج «يُسهم في تسهيل تنفيذ الأعمال، وعدم تعارض المصالح بين هذه الوظائف، ويعمل على تكاملها وتخفيض التكاليف والأعباء على البنك والإدارات التنفيذية من خلال تقليل الإجراءات الرقابية وتوحيدها، وتوحيد مصادر إصدار القرارات وتنفيذها».

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم:

**ستزداد الحاجة إلى الحوكمة والمخاطر والإمتثال على مستوى المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية**

وقال السالم: «ستزداد الحاجة إلى الحوكمة والمخاطر والإمتثال على مستوى المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية، حيث سيشهد قطاع الخدمات المالية المزيد من الإبتكار وتطوير المنتجات والخدمات القائمة على التكنولوجيا، وهذا سيُعرّض المؤسسات المالية للمزيد من المخاطر، مما يستدعي اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر ومعالجتها»، مشيراً إلى « قوة دور بناء آليات الحوكمة والمخاطر والإمتثال داخل المؤسسات المالية على كل مستوى وظيفي. ويجب أن يبدأ التنفيذ الناجح لإطار GRC على مستوى مجلس الإدارة والمستوى التنفيذي من خلال تبني هذه الممارسة ضمن إستراتيجية المؤسسة، وتوفير إطار للمساءلة على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي».

# تكريم الشخصيات خلال «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمَّان

# المعرض المصاحب لـ «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمَّان

CairoAmmanBank
معاً نتمو
Together
we
grow

JOIN
FINCUBATOR

# بنك الإسكان يرعى ملتقى «الحوكمة، المخاطر، والإمتثال» في عمّان

رعى بنك الإسكان، ملتقى «الحوكمة، المخاطر، والإمتثال»، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس، وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، على مدار يومين.

وجاءت رعاية البنك ومشاركته في الملتقى إنطلاقاً من حرصه على دعم إقامة الفعاليات التي تُعنى بالحفاظ على إستقرار النظام المالي وضمان إستدامته، وتعزيز قدرته على العمل بفعالية وسلاسة ومواجهة الإضطرابات الناجمة عن عوامل عدّة، كالمتغيّرات الإقتصادية والإجتماعية التي يشهدها العالم ككل، والمخاطر المتنوّعة بما فيها الإحتيال والجرائم المالية الملازمة لتطور التكنولوجيا. كذلك، فقد جاءت هذه الرعاية لأهمية الملتقى كمنصة فاعلة تجمع الخبراء والمعنيين للتباحث ونشر المعرفة حول أفضل أُطر ومنهجيات وممارسات وتطبيقات إدارة الحوكمة والمخاطر والإمتثال.

يشار إلى أن بنك الإسكان يُواصل جهوده لتوفير والحفاظ على بيئة مصرفية فاعلة وآمنة من خلال تطبيق استراتيجية شاملة تتضمن أسس الحاكمية الرشيدة في الإدارة، وتقوم على التوافق مع معايير البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية في إدارة المخاطر، وتالياً ضمان متانته والإرتقاء بمكانته وتصنيفه على المستوى العربي والإقليمي والدولي، والتي يستمر معها بتعزيز ثقة قاعدة عملائه المتنامية ومنحهم تجربة مصرفية لا تُضاهى.

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

# BIG DATA: DATA ANALYTICS AND AI IN BANKING



TWO WORKSHOPS:
ENTRY LEVEL: 19-21 SEPT 2023
ADVANCED LEVEL: 25-27 SEPT 2023

MILLENNIUM PLAZA DOWNTOWN HOTEL

DUBAI-UAE

# بنك القاهرة عمّان يرعى ملتقى «الحوكمة، المخاطر والإمتثال»

المحافظ شركس يقدِّم درعاً تقديرية إلى بنك القاهرة عمان

بحضور الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح ورئيس جمعية البنوك في الأردن باسم السالم

رعى بنك القاهرة عمّان ملتقى «الحوكمة، المخاطر والإمتثال» الذي نظمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن والبنك المركزي الأردني، وبمشاركة البنوك الأردنية.

وتاتي رعاية بنك القاهرة عمان للملتقى إنطلاقاً من إستراتيجية البنك بالوقوف على آخر المستجدّات في مجال النظام المالي ومتانة المصارف وضمان إستقرارها وإستدامة عملها وعدم التعثُّر أو الإفلاس، والممارسات الفضلى في إطار «الحوكمة، المخاطر والإمتثال»، ومن خلال قواعد ومبادئ ومتطلبات الحوكمة، والإفصاح والشفافية، والمسؤولية وهيكلية الإدارة الرشيدة، والمسؤولية الإجتماعية والبيئية وتقاريرها، والمرونة الإدارية المصرفية وتحسين قدرتها على العمل بفعالية وسلاسة ومواجهة المتغيّرات الطارئة، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية التي يشهدها العالم ككل، كذلك والمخاطر المتنوعة بما فيها الإحتيال والجرائم المالية الملازمة لتطور التكنولوجيا.

وحرص البنك على رعاية الملتقى لما يطرحه من مواضيع متجددة في مجال العمل المصرفي من المشاركين من خبراء وعاملين في مجال المصارف، كونه منصّة لتبادل الخبرات وعرض التجارب ومناقشة آخر مستجدات إدارة المخاطر والإمتثال والحوكمة، والعمل على أداء وكفاءة المصرفيين العرب، وتحصين المصارف في مواجهة المخاطر، وتعزيز إلتزامها بالمعايير الدولية، لجهة المراجعة الشاملة للموجودات المتعلقة بالمخاطر والإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المقاربة المعيارية لمخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل، والتحدّيات التي تواجه إدارة المخاطر في ظل التحوُّل الرقمي للمصارف وإدارة المخاطر في مواجهة الديون السيادية وإدارة مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر السمعة.

يُشار إلى أن بنك القاهرة عمّان يحرص على تطوير أدواته المصرفية عبر أعلى المعايير والتصنيفات الدولية في المجال المصرفي ومن خلال «الحوكمة، المخاطر والإمتثال» وعبر تطوير الأدوات والإستثمار في الطاقات البشرية للوصول إلى أفضل الممارسات في مجال الحوكمة ولتقديم خدمة مصرفية متطورة وسلسة لعملائه.

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

# جلسات ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمَّان

## الإتجاهات الجديدة في إدارة المخاطر المالية

## والإبحار في نظام العقوبات الجديد

ناقشت جلسات ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، بمشاركة البنوك الأردنية على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمَّان، محاور عدة هي: مبادئ الحوكمة وفقاً لمعايير OECD/G20، وتعزيز الروابط ما بين الحوكمة والمخاطر والإمتثال (GRC)، والإتجاهات الجديدة في إدارة اللمخاطر المالية، والإمتثال التنظيمي والإبلاغ، والإبحار في نظام العقوبات الدولية الجديد، ومستقبل الصناعة في حقبة ما بعد الأزمة المالية الأخيرة.

### جلسة مبادئ الحوكمة وفقاً لمعايير G20/ OECD

تناولت جلسة مبادئ الحوكمة وفقاً لمعايير OECD/G20، إعادة النظر في إتفاقات بازل، وتحدّيات الامتثال والإتجاهات الناشئة ما بين الإدارة الفعّالة للمخاطر والإمتثال التنظيمي.

تحدثت فيها د. Caroline Roulet خبيرة الإقتصاد المالي ومستشارة السياسات - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي OECD، وعقّب عليها عدنان ناجي، مستشار في الإشراف المصرفي، البنك المركزي الأردني.

جلسة مبادئ الحوكمة عدنان ناجي وكارولين روليه

### حلقة النقاش الأولى تعزيز الروابط ما بين الحوكمة والمخاطر والإمتثال GRC

جلسة النقاش الأولى د. موفق اليافي ومحمد ناصر بركات وعدنان ناجي ود. علاء أبو مغلي

تناولت جلسة النقاش الأولى محور تعزيز الروابط ما بين الحوكمة والمخاطر والإمتثال GRC، تحدّيات الإمتثال في عالم دائم التطور، وهياكل

الإدارة وأفضل الممارسات، ونظرة عامة على GRC، في الصناعة المالية، والآثار المتتالية للأزمة المصرفية الأخيرة وأزمة المخاطر والحوكمة.

تحدث في الجلسة الدكتور موفق اليافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إليافي في العالم العربي، لبنان، وأدار الحلقة، محمد ناصر بركات، الرئيس التنفيذي لشركة الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن، وتحدث فيها كل من: Gian Piero Cigna المدير المعاون، رئيس وحدة القانون المالي في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أوروبا EBRD، وعدنان ناجي، مستشار، الإشراف المصرفي، البنك المركزي الأردني، وعلاء أبو مغلي، كبير المستشارين التنفيذيين، Pwc الشرق الأوسط.

## حلقة النقاش الثانية «الإتجاهات الجديدة في إدارة المخاطر المالية»

جلسة النقاش الثانية

تناولت حلقة النقاش الثانية «الإتجاهات الجديدة في إدارة المخاطر المالية»، وتضمّنت مشهد المخاطر المتغيّر من تداعيات «كوفيد - 19»، إلى التحوُّل الرقمي السريع، ومخاطر سلاسل التوريد، والتضخّم، وأزمة العملات، وتحدّيات تحديد المخاطر وتقييمها، وثقافة المخاطر وشهيّة المخاطرة والقدرة على التحمُّل، وإستراتيجيات وضوابط تخفيف المخاطر.

تحدث في الحلقة، الخبير أحمد الكسواني، شريك وقائد قطاع الخدمات المالية والإقليمية، شركة Pwc، الكويت. وأدار الحلقة، Gian Piero Cigna، المدير المعاون، رئيس وحدة القانون المالي في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أوروبا EBRD، وتحدث فيها كل من شاهر سليمان المدير التنفيذي، فورما ريسك، الأردن، ومحمد ناصر بركات الرئيس التنفيذي لشركة الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن.

## جلسة مستقلة الأردن: برنامج دعم البنك المركزي الأردني في مجال الحوكمة الرشيدة

تناولت جلسة مستقلة محور الأردن: برنامج دعم البنك المركزي الأردني في مجال الحوكمة الرشيدة، تحدث فيها: Gian Piero Cigna المدير المعاون، رئيس وحدة القانون المالي في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أوروبا EBRD.

## حلقة النقاش الثالثة «الإمتثال التنظيمي والإبلاغ»

تناولت حلقة النقاش الثالثة محور «الإمتثال التنظيمي والإبلاغ»، وتضمّنت متطلبات الإبلاغ التنظيمي، ورصد الإمتثال وإختباره، وكيف يُمكن لفشل البنك أن يفلت من طبقات التحكم المتعددة: إدارة الخطط، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإشراف مجلس الإدارة، والمدققون الخارجيون، ووكالات التصنيف، والإشراف التنظيمي وأخلاقيات العمل.

تحدّث في الحلقة سارة شلبي، مدير الإمتثال التنظيمي، البنك العربي، الأردن. وأدار الحلقة، علاء أبو مغلي، كبير المستشارين التنفيذيين، Pwc الشرق الأوسط، وتحدث فيها كل من دانا عبد الجليل، شريكة مصرفية وتمويلية (الأردن والعراق)، التميمي وشركاه، الأردن، والدكتور خالد صنابرة، قانوني، هيئة الأسواق المالية، الأردن.

جلسة النقاش الثالثة

جلسة النقاش الرابعة

### حلقة النقاش الرابعة الإبحار في نظام العقوبات الدولية الجديد

تناولت حلقة النقاش الرابعة محور الإبحار في نظام العقوبات الدولية الجديد، وتضمّنت المشهد الجديد للتحالف الأميركي العالمي في العقوبات، والعقوبات الثانوية - خرق العقوبات، وShell Companies Ownership, Control & Influenc، وتمويل التجارة - الأعلام الحمراء في الإستيراد والتصدير، وحالات عملية.

تحدث في الحلقة، عرفات الفيومي، مدير تنفيذي، البنك المركزي الأردني. أدار الحلقة فادي فقيه، مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون المخاطر والحوكمة، بنك بيروت والبلاد العربية، لبنان، وتحدث فيها كل من الدكتور موفق اليافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إليافي في العالم العربي، لبنان، ومحمد داود، مدير GRC، الشرق الأوسط والهند Moody s Analytcs، ومحمد دبور نائب رئيس أول التنفيذي، مدير الإمتثال التنظيمي، البنك العربي، الأردن.

### حلقة النقاش الخامسة مستقبل الصناعة المصرفية في حقبة ما بعد الازمة المالية الأخيرة

تناولت الجلسة الخامسة محور مستقبل الصناعة المصرفية في حقبة ما بعد الازمة المالية الأخيرة وتضمّنت الأسباب والآثار، والممارسات التنظيمية: من نهج القائمة المرجعية إلى الإشراف القائم على المخاطر، والآثار المترتبة على المصارف في المنطقة العربية، والدروس المستقاة.

تحدث في الجلسة عدنان ناجي، مستشار في الإشراف المصرفي، البنك المركزي الأردني. وأدار الحلقة فادي فقيه، مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون المخاطر والحوكمة، بنك بيروت والبلاد العربية، لبنان، وتحدث كل من أحمد الكسواني شريك وقائد قطاع الخدمات المالية والإقليمية، شركة Pwc، الكويت ومحمد داود مدير GRC، الشرق الأوسط والهند.

## توصيات «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمَّان:

# لإيجاد مرجعية دولية لتحديد العقوبات الواجب توقيعها على المؤسسات التي لا تلتزم المعايير الدولية للحوكمة

المشاركون الرئيسيون في الملتقى

خلصت توصيات ملتقى «الحوكمة والمخاطر والإمتثال» والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة الأردنية عمّان، برعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني عادل شركس، بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، والشريك الإستراتيجي البنك العربي، وبمشاركة البنوك الأردنية، وفي حضور ما يزيد على 250 شخصية قيادية مصرفية ومالية وإقتصادية عربية ودولية على مدار يومين، إلى التالي:

1- ضرورة إستمرار المؤسسات المالية العربية بمتابعة ما يصدر من تحديثات على قوائم العقوبات الدولية تجنُّباً للتعرُّض لأي مخاطر قد يتعرّض لها النظام المصرفي الدولي.

2- إعطاء أهمية إضافية لمهام مدير المخاطر والتأكد من وجود هرمية لتداول السلطة.

3- إيلاء رقابة مستمرة لسيولة المصرف والتحقق من ذلك من خلال إختبارات الضغط.

4- ضمان السلطات النقدية لودائع المصارف في حال تعرُّض أي مصرف لضغط من المودعين لسحب ودائعهم.

5- تعزيز نظم المعلومات في البنوك والمؤسسات المالية لتجميع وتوفير البيانات المطلوبة لمسؤولي المخاطر لتقييم وقياس وإدارة المخاطر بشكل إستباقي وفعّال.

6- إدراج مخاطر وسائل التواصل الإجتماعي وكيفية إدارتها والتعامل معها ضمن سياسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

7- التركيز على تكاملية نظم إدارة المخاطر ونظم إدارة الإمتثال ضمن منظومة حوكمة متكاملة تضمن وجود مدخل شمولي موحد لإدارة المخاطر والإمتثال.

8- ضرورة تعزيز إختبارات الضغط وتوسيع قاعدة المخاطر التي تخضع لتلك الإختبارات مع إجراء مستويات من الإختبارات تكون أكثر شدّة.

9- وضع نظم متكاملة لتجميع المخاطر المختلفة التي تؤثر على المؤسسات المالية، وكيف تؤثر تلك المخاطر في بعضها البعض والعلاقات بينها وكيفية إدارتها.

10- ضرورة العمل على المستوى الدولي لوضع الإطار العام للحوكمة والضوابط والمعايير التي تحكم الإمتثال السليم لهذه المعايير وكيفية القيام بإجراءات المحاسبة والمساءلة ضمن إطار الشفافية.

11- ضرورة إيجاد مرجعية دولية لتحديد العقوبات الواجب توقيعها على المؤسسات التي لا تلتزم المعايير الدولية للحوكمة (على غرار بازل).